# الاستدلال النحوي بالحديث النبوي بين سيبويه وأصحاب (حواشي كتاب سيبويه)، دراسة تطبيقية.

Grammatical Inference through the Prophetic Hadith between Sibawayh and the Commentators on (The Margins of Sibawayh's Book): An Applied Study.

**م. د. أحمد شعبان رجب رحيم الكبيسي***

**Researcher: Dr. Ahmed Shaban Rajab Raheem Al-Kubaisi**

**ahmad.alkubisy.١٩٨٩.ar@gmail.com**

**https://orcid.org/٠٠٠٩-٠٠٠٩-٠٤١٣-٨٣٨٥**

**ملخص:**

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه المنتخبين الأخيار، وبعد.

يدور ميدان الدراسة البحثية في موضوع كريم، وهو: ((الاستدلال النحوي بالحديث النبوي بين سيبويه وأصحاب (حواشي كتاب سيبويه)، دراسة تطبيقية))، **فمعضلة البحث ومشكلته** أنَّ الحديث النبوي الشريف محل نظر عند أهل العربية ولا سيما المتأخرون منهم من حيث الاستدلال النحوي به؛ إذ موقفهم الأصولي منه أدى إلى ضعف الاستدلال به؛ لقواعدهم المقررة. **فالتساؤل** المطروح ما سبب هذا الضعف في الاستدلال النحوي عند أهل العربية؟.

أمَّا **أهمية البحث** فتكمن في دراسة الأحاديث النبوية الشريفة من حيثُ الاستدلال النحوي بها في كتاب (حواشي كتاب سيبويه) ممَّا يعطي صورة جلية لموقف النحويين المتقدمين من الاستدلال بالحديث النبوي من حيث القبول والرفض، هذا من جهة، ومن جهة أخرى النظر في توجيهاتهم

* ديوان الوقف السُّني . دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية.

النحوية القيمة التي أسست لقواعد العربية، ولا سيما أنَّ تلك الاستدلالات والتوجيهات لكبار النحويين في مقدمتهم سيبويه، ومن هم بطبقته، وتلامذته.

وأمَّا **هدف البحث** معرفة مواقف النحويين المتقدمين من الحديث النبوي، وإبراز آرائهم في توجيه الأحاديث النبوية ولا سيما في ما أشكل منها، زِد على ذلك معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين سيبويه وأصحاب (حواشي كتاب سيبويه) من حيث الاستدلال النحوي بالحديث النبوي كمًّا ومناسبةً. أمَّا عرض مسائل هذا البحث فقد جاءت مرتبة على ترتيب ورود في كتاب (حواشي كتاب سيبويه)، بعد دراسة كل مسألة بشكل مستقل عن الأخرى، ثمَّ كان بعد ذلك خاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها.

**الكلمات المفتاحية: الاستدلال، النحوي، الحديث، سيبويه، أَصحاب، حواشي، كتاب.**

**Abstract:**

Praise be to Allah, the Lord of all worlds, and may peace and blessings be upon the Messenger of Allah and upon his chosen and virtuous companions.

This study focuses on a noble topic: “Grammatical Inference through the Prophetic Hadith between Sibawayh and the Commentators on (The Margins of Sibawayh’s Book): An Applied Study.” The research problem lies in the critical view of the Prophetic Hadith by Arabic linguists, especially among later scholars, regarding its use as grammatical evidence. Their foundational stance has led to a weakened reliance on Hadith as grammatical proof due to their established principles. The key question addressed is: What causes this weakness in grammatical inference using the Prophetic Hadith among Arabic linguists?

The significance of this research lies in studying the Prophetic Hadiths concerning their use as grammatical evidence in the book (The Margins of Sibawayh’s Book). This provides a clear picture of the early grammarians’ stance on accepting or rejecting Hadiths as evidence.

**Keywords: Inference, Grammar, Hadith, Sibawayh, Companions, Footnotes, Book.**

**المقدمة:**

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، ورَضِيَ الله تعالى على ما اتبعَ هُدَاه.

فهذه وقفة بحثية مع أجلِّ الوقفات العلمية، وهي الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في كتاب (حواشي كتاب سيبويه)، دراسة تطبيقية في الاستدلال والتوجيه بين سيبويه وأصحاب الحواشي؛ إذ تكمن أهمية هذا الموضوع في جانبين، الأول: أنَّها في الأصل الثاني من أصول الاستدلال، وهي السنة النبوية المطهرة التي أثْرَت الدرس النحوي خاصة، والآخر: هو ما ستكشفه هذه الدراسة من موقف هؤلاء النحويين المتقدمين من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، إذ قد تنوعت توجيهاتهم النحوية من حيث التعرض لتلك الأحاديث من حيث الاستدلال والتوجيه، ونسبة الموافقة والمخالفة لتوجيهات سيبويه التي جاءت في ضوء التعليقات على حواشي نسخ الكتاب التي جمعَها أبو علي الفارسي، وأبو القاسم الزمخشري، وكانت هناك مُشاركة في جمع تلك الحواشي للدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني الذي حصلَ على نسخٍ أخرى لتلك الحواشي؛ فزادَها على حواشي أبي علي الفارسي وأبي القاسم الزمخشري ثمَّ جمع تلك الحواشي جميعها وأخرجَهَا في كتاب (حواشي كتاب سيبويه) جامعًا ومحققًا ومرتبًا تلك الحواشي على أقوال سيبويه؛ فظهرَ لنا هذا الكتاب أول مرة؛ فكان ظهوره ذا قيمة علمية كبيرة؛ لتضمنه آراء لنحويين متقدِّمين ولا سيما أنَّ كتبهم منها ما هو مفقود.

ولقيمة هذا الكتاب الذي يعدُّ بِكرًا في ميدان البحث؛ إذ كنتُ أحد السبَّاقين بدراسة جزء مهم من هذا الكتاب الطيّب؛ لذلك اخترتُه؛ ليكون ميدانًا وموضوعًا للدراسة.

استعملتُ المنهج الوصفي والتحليلي في مناقشة تلك الأحاديث من حيث عرض الحديث النبوي المُستدل به في نصِّ سيبويه في ضوء (حواشي كتاب سيبويه) ودراسته بتبيين وجه الاستدلال بها وتوجيهه النحوي بعد تخريجه من مظانه، وما ينبثق عنها من موافقة أو مخالفة بين سيبويه وأصحاب الحواشي، ثم النظر في الاستدراكات على سيبويه إن وقعت.

أمَّا خطة البحث فتكوَّنَت من مُقدمة وعرضٍ للحديث النبوي المُستدل به على ضوء ترتيب وروده في كتاب (حواشي كتاب سيبويه) بعد وضع عنوان نحوي لكل حديث، وقد تمثَّلَ البحث في ستة أحاديث نبوية تمثلتْ في ست مسائل نحوية، ثمَّ كان بعد ذلك خاتمة بيّنتُ فيها أبرز النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث.

المسألة الأولى: التنازع في العمل:

الحديث المُستدلُّ به قولهﷺ: ((اللهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَخْضَعُ لَكَ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ))[١].

وجه الاستدلال: انتظم هذا الحديث النبوي الشريف تحت باب التنازع الذي استدلَّ سيبويه به في إعمال الفعل الأول في المفعول الظاهر وإعمال الفعل الثاني في ضميره، وهذا هو المختار عند البصريين؛ لقربهِ، وهذا ما جاء عند سيبويه في: ((باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذَّينِ كُلُّ واحدٍ مِنهمَا يَفْعَلُ بفاعِلِه مِثلَ الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك، وهو قولك: (ضربتُ وضَربَنَي زيدٌ، و(ضربَني وضربتُ زيدًا)، تَحملُ الاسمَ على الفِعلِ الذي يَليهِ، فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفِعلينِ، وأمَّا في المعنى فقد يُعْلمُ أنَّ الأوَّلَ قد وقَعَ إلَّا أنَّهُ لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ... وإنَّما كانَ الذي يليه أوْلَى؛ لقُربِ جِوارِهِ وأنَّه لا ينقُضُ معنىً، وأنَّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوَّلَ قد وقع بـ(زَيْدٍ)، وَمِمَّا يُقوّي تَرْكَ نَحْوِ هذا لِعلمِ المُخَاطَبِ، قولُهُ عزَّ وجلَّ: (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِراتِ) (وَالْحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحافِظاتِ)[٢]، فَلَمْ يُعْمِلْ الآخِرَ فِيما عَمِلَ فِيهِ الأوَّلُ؛ استِغْنَاءً عَنهُ، ومِثْلُ ذلكَ: (وَنَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرك))[٣].

---

(١) الحديث جاء في (باب القنوت) صحيحا موصولًا عن عمر بن الخطاب، ومرفوعًا مرسلًا. ينظر: مصنف عبدالرزاق: ١١٠/٣ رقمه (٤٩٦٨)، ومصنف ابن أبي شيبة: ١٠٦/٢ رقمه (٧٠٢٧)، والمراسيل، لأبي داود: ١١٨/١ رقمه (٨٩)، والسنن الكبرى، للبيهقي: ٢٩٨/٢ رقمه (٣١٤٢).

(٢) سورة الأحزاب: ٣٥. كلا الاستدلالين في النصّينِ هو من آية واحدة، والترتيب الصحيح في المصحف هو كما قال تعالى: (وَالْحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحافِظاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِراتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٣) الكتاب (بولاق): ٣٧/١، و(هارون): ٧٤/١.

أمَّا صاحب (حواشي كتاب سيبويه) فقد وافقَ قول سيبويه ففسَّرَ وبيَّنَ مراده؛ إذ عقَّبَ على الآية الكريمة فبيَّنَ تقديرها فقال في حاشيته الأولى: ((أي: الحافِظاتِها، والذَّاكِراتِهِ))[1] ثمَّ بيَّنَ في الحاشية الأخرى وجه تخريج الحديث النبوي على ما جاء في قول سيبويه؛ فقال صاحب الحاشية: ((أي: في دعاء القُنُوت، فـ(مَنْ) في مَوضِعِ نَصْبٍ، والأجودُ أن يكونَ منصوبًا بـ(نَتْرُكُ)؛لأنَّه لو كان منصوبًا بـ(نَخْلَعُ) كانَ الاختيارُ أن يقُولَ: (ونَخْلَعُ ونَتْرُكُهُ مَنْ يَفْجُرُكَ)، ونصبُهُ بـ(نَخْلَعُ) جائِزٌ أيضًا، فقد تُرِكَ إمَّا مفعولٌ (نَخْلَعُ)، أو (نَتْرُكُ)؛ اكتِفاءً بعِلمِ المُخاطَبِ))[2].

وممَّا قررَهُ سيبويه وتابعه صاحب الحاشية، ووقع عليه اختيار البصريين أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ إعمال الثاني هو المختار، وذهب الكوفيون إلى أنَّ أولى بالإعمال؛ لأنَّك إذا قلت: (ضَرَبَني وضربتُ خالدًا) نصبتَ (خالدًا) لأنَّك أعملتَ فيه (ضَرَبْتُ)، ولم تُعْمِل الأولَ فيه لفظًا، وإن كان المعنى عليه[3]، والذي ذهب إليه سيبويه ومَن تبعَهُ أظهر؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسماع، وأجلُّ هذا السماع قوله تعالى: ﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[4]؛ إذ لو كان الأول عاملًا لقال: آتوني أفرغه عليه قطرًا، أي: آتوني قطرًا أفرغه، وكذلك منه قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ﴾[5]، فلو كان العامل هو (هاؤم) لقال: هاؤم اقرؤوه كتابيه.

وأنَّ الملاحظ أنَّ الاستدلال بالحديث النبوي الشريف من غير نسبته إلى النبيﷺ، زد على ذلك جاء ههنا عند سيبويه بالمرتبة الثانية بعد الآية الكريمة ليردف الحديث النبوي بعده بالشعر كما جاء في كتابه؛ ليدل هذا أنَّ سيبويه لا يُنكر الاستدلال بالحديث النبوي الشريف.

(1) حواشي كتاب سيبويه: ١٦٣/١.

(2) حواشي كتاب سيبويه: ١٦٣/١.

(3) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٣٧، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٥٢.

(4) سورة الكهف: ٩٦.

(5) سورة الحاقة: ١٩.

**المسألة الثانية: التعريف بالنداء:**

الحديث المُستدلُّ به قوله ﷺ: ((يَا نِسَاءَ المُسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ))[١].

وجه الاستدلال: استدلَّ سيبويه بقول الخليل وما حكاهُ يونس عن العرب بتعريف المنادى بالنداء؛ لِما فيه من القصد، والتعيين، والتخصيص؛ فعُرِّفَ، وعلى هذا قال:((الخليلُ رحمه الله أنَّ الألِفَ واللامَ إنَّما منعَهما أن يدخُلا في النداء من قبلِ أنَّ كُلَّ اسمٍ في النداء مرفوعُ معرفة... وصار معرفةً؛ لأنَّكَ أشرتَ إليه وقصدتَ قصدَهُ، واكتفيتَ بهذا عن الألِفِ واللامِ... وممَّا يدُلكَ على أنَّ (يا فاسقُ) معرفة قولك: ...يا فُساق... فصار هذا اسمًا لهذا كما صارت (جَعَارُ) اسمًا للضّبُع، وكما صارت (حَذَامُ) و(رَقَاشُ) اسمًا للمرأة، و(أبو الحارث) اسمًا للأسد... فإنَّما اختُصَّ النداء بهذا الاسم أنَّ الاسم معرفة، كما اختُص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة، ولو كان شيءٌ من هذا نكرةً لم يكن مجرورًا؛ لأنَّها لا تُجرَّ في النكرة... ويقوي ذلك كلَّهُ أنَّ يُونس زعم أنَّهُ سَمِعَ من العرب من يقول: (يا فاسقُ الخبيثُ))[٢].

أمَّا صاحب الحاشية أبو علي الفارسي فقد وافق سيبويه بل عضَّدَ قوله بأنَّ المنادى في قولهم: (يا فاسِقُ) معرفة؛ لأنَّه قد وُصِفَ بما فيه الألِف واللام، قال: ((أي: نَعْتُ (يا فاسِقُ الخَبِيثُ) يدلُّ على أنَّه معرفةٌ؛ لَمَّا نَعتَهُ بما فيهِ الألفُ واللامُ))[٣].

وممَّا استدلَّ به صاحب الحاشية واستدركَهُ على قول سيبويه في استدلاله على تعريف (يا فاسِقُ) قوله ﷺ (يَا نِسَاءُ المُؤمِناتُ) بالضم، بوصف المنادى بالمُعرَّف بما فيه الألف واللام؛ فقال: ((قال عليه السَّلام: (يا نِساءُ المُؤمِناتُ)، ويُرْوَى: (يا نِساءَ المُؤمِناتِ) على إضافة الموصوفِ إلى الصِّفةِ))[٤]، ويجوز كذلك رفع (نِسَاءُ)، وكسر (المُؤْمِناتِ) علامة النصب على النَّعْت على

---

(١) الحديث على لفظ البخاري: ١٥٣/٣ رقمه (٢٥٦٦)، وعند مسلم: ٧١٤/٢ رقمه (١٠٣٠)، وبلفظ (يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ) في: شعب الإيمان: ١٣١/٥ رقمه (٣١٨٧).

(٢) الكتاب (بولاق): ٣١٠/١ـ٣١١، و(هارون): ١٩٧/١ـ١٩٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه: ٦٢٣/١.

(٤) المصدر نفسه: ٦٢٣/١.

الموضع؛ قياسًا على قولك: (يَا زيدٌ العَاقِل)، أي على اللفظ: (العاقلُ)، والنصب على الموضع: (العاقلَ)[١].

وأصحُّ هذه الأوجه الثلاثة رفع المنادى (نِساءُ)، ورفع (المؤمناتُ) على التبعية؛ إذ إنَّ المنادى تعرَّفَ بالنداء؛ لقصده وتعيينه؛ فتُبِعَ على اللفظ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُؤيِّدهُ السماع عن العرب؛ ولأنَّ الوجه الثاني هو إضافة الموصوف إلى صفة يكون من باب إضافة الشيء إلى نفسه وهو جائز عند الكوفيين، ولا يجوز عند البصريين إلَّا على تقدير محذوف[٢]؛ كأنَّك قلتَ: ((يا نساء الأنفس المؤمنات)، والمراد بالأنفس الرجال، وفيه بُعْدٌ لفساد المعنى؛ لأنَّ النبي ﷺ إنَّما خاطبَ النساء بذلك على وجه الفضيلة لهُنَّ والتخصيص، وعلى هذا الوجه، لا فضيلة لهُنَّ في ذلك، إلَّا أن يُراد بالأنفس الرجال والنساء معًا، فيكون تقديره: يا نساءَ من الأنفسِ المؤمناتِ، على تقدير إضافة البعض إلى الكُلِّ))[٣].

وعلى ما تقدَّمَ يكون صاحب الحاشية في حاشيته قد استدرك على سيبويه وما سَمعَه يونس عن العرب في استدلالهما في تعريف المنادى في قولهما: (يا فاسقُ الخبيثُ) بحديثه ﷺ؛ إذ هما لم يذكرا الحديث النبوي الشريف في موضع استدلاهما.

**المسألة الثالثة: حذف العامل لدلالة المعنى عليه:**

الحديث المُستدلُّ به قوله النبي ﷺ: ((فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ))[٤].

وجه الاستدلال: لم ينصَّ سيبويه على الاستدلال بهذا الحديث النبوي الشريف، إنَّما أتى بالقياس عليه في باب: (ما جَرَى على مَوضِع المَنفي لا على الحرف الذي عَمِلَ في المنفي) في الاسم المنصوب بفعل مُقدَّرٍ؛ استغناءً للقرينة الدالة عليه؛ إذ هذا الحذف أو التقدير كثير في كلام العرب، وهذا ما جاء ههنا عند سيبويه في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٣٥٣/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٨٠٧/٤.

(٣) شرح صحيح البخاري، لابن بطال: ٨٧/٧.

(٤) قطعة من حديث في صحيح البخاري: ٣١/٧ رقمه (٥١٩٧)، وصحيح مسلم: ٦٢٦/٢ رقمه (٩٠٧).

((يَا صَاحِبَيَّ دَنَا الرَّوَاحُ فسِيرَا ... لَا كالعَشِيَّةِ زَائرًا ومَزُورَا[١].

فلا يكونُ إلَّا نصبًا؛ مِن قبل أنَّ (العشية) ليست بالزائر، وإنَّما أراد: لا أرَى كالعَشِيَّة زائِرًا، كما تقولُ: (ما رأيتُ كاليومِ رجلًا)، فـ(كاليوم) كقولك في اليوم؛ لأنَّ الكاف ليست باسم، وفيه معنى التعجب، كما قال: (تاللهِ رجلًا)، و(سبحانَ اللهِ رجلًا)، وإنَّما أراد: تاللهِ ما رأيتُ رجلًا، ولكنَّهُ يترك الإظهارَ؛ استغناءً؛ لأنَّ المخاطَبَ يعلمُ أنَّ هذا الموضعَ إنَّما يضمَرُ فيه هذا الفعل؛ لكثرة استعمالِهِم إيَّاهُ))[٢].

أمَّا عند أصحاب (حواشي كتاب سيبويه) فقد جاء عند أبي بكر بن السَّرَّاح، وأبي علي الفارسي في تعليقهما على وجه استدلال سيبويه في البيت الشعري، فقال أبو بكر بن السرَّاج: ((أي: لا أَرى زائرًا ومَزُورًا كالذي رأيتُهُ العَشِيَّةَ، ويُنصَبُ (زائِرًا) على أنَّه مفعولٌ))[٣]، وعلَّقَ أبو علي الفارسي على قول سيبويه ـ مُقدِّرًا ـ: (ما رأيتُ كاليومِ رجلًا) بقوله: ((جَيِّدٌ، إنَّما يريدُ: (ما رأيتُ كرجلٍ أَراهُ اليومَ رجُلًا)، فأُوقِعَتِ الكافُ على (اليومِ) في المجاز))[٤].

أمَّا ما جاء في الحاشية أخرى[٥] التي استدرك فيها صاحبها على سيبويه حين أتى بحديث النبيﷺ وهو الشاهد: ((فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا)) فذكر وجه الحذف في الحديث النبوي والبيت الشعري، فقال: ((مِثْلُ هذا قول نبينا ـ صلواتُ الله عليه ـ: (فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا)، وتلخيصُهُ: ما رأيتُ كرجلِ اليومِ رجلًا، ولم أرَ كمنظرِ اليومِ منظرًا؛ فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ مُقامَهُ، وجازتْ إضافة (الرجلِ)، و(المنظرِ) إلى (اليوم)؛ لوقوعِهما فيه، كما يُضافُ الشيءُ إلى ما يلتبِسُ بوقتِهِ.

---

(١) البيت من الكامل، لجرير. ينظر: ديوانه: ٢٨٨/١، والأصول في النحو:٤٠٤/١.

(٢) الكتاب (بولاق): ٣٥٣/١، و(هارون): ٢٩٣/٢ـ٢٩٤.

(٣) حواشي كتاب سيبويه: ٦٧١/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٦٧٢/٢.

(٥) هذه الحاشية كما قال المحقق العيوني عنها أنَّ هذه الطرة بخط أحد المتملكين القدماء، وهو الشاعر: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية المُلقب بـ(الطُّنْبُوري)، المتوفى (٢٥٠هـ). ينظر: حواشي كتاب سيبويه، والأعـلام، للزركلي: ٢٧٢/٦.

وقوله: (لا كالعَشِيَّةِ)، أي: الزائرِ والمَزورِ، ولا يَصِحُّ تشبيهما بالعَشِيَّةِ، وإنَّما المعنى: لا أَرى زائرًا ومَزُورًا كزائرِ العَشِيَّةِ ومزُورها))[1].

وما استدلَّ به سيبويه واقتفى أثره أصحاب (حواشي كتاب سيبويه) بالاستدلال في باب العجب من حمل المنصوب على المفعولية بفعلٍ مُقدَّرٍ يُضاف إليه وجه آخر، وهو أن يكون منصوبًا على التمييز من غير تقدير فعلٍ محذوف[2]، وهذا ما أجازه سيبويه حينَ قال: ((وإن شِئتَ نصبتَهُ على نَصبِهِ: (فهل في مَعدّ فوقَ ذلك مِرفَدا)[3]، كأنَّه قال: لا أحدَ كزيدٍ رجلًا، وحمل الرجلَ على زيدٍ، كما حمل المِرفَد على ذلك))[4].

والذي يظهر أنَّ هناك فرقًا بين استدلال سيبويه وأصحاب (حواشي كتاب سيبويه) أنَّ الأول لم ينصّ باستدلاله على الحديث إنَّما ارتضى القياس على تركيبه، وكأنَّه سمع بالحديث؛ إذ هذا التركيب وارد عن العرب؛ لذلك الذي يلاحظ أنَّ سيبويه لم ينص على الحديث النبوي في قوله، وإنَّما اكتفى بقوله: (كما تقولُ: ما رأيتُ كاليومِ رجلًا)، وهذا لا يعني الجزم أنَّه يريد به الحديث النبوي، وإنَّما مراده المسموع من كلام العرب، وأمَّا ما جاء الحاشية الأخرى فقد نصَّ صاحبها بالاستدلال بالحديث، وهذه إشارة أنَّ الأولينَ من أهل اللغة يستدلون بحديثه ﷺ.

**المسألة الرابعة: الحكاية والإعراب في (قِيل) و(قَال):**

الحديث المُستدلُّ به قوله ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ))[5].

---

(1) حواشي كتاب سيبويه: ٦٧١/٢.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣٣/٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٢٥/٥.

(3) أي: حملًا على البيت الذي هو من الطويل، لكعب بن جُعيل:

لَنَا مِرفَدٌ سَبعُونَ أَلفٍ مُدَجَّج ... فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوق ذلِكَ مِرْفدَا. الكتاب: ١٧٣/٢.

(4) الكتاب: ٢٩٤/٢.

(5) هذا لفظ الشهاب القضاعي المصري في مسنده: ١٥٥/٢ رقمه (١٠٨٨)، والأحاديث المختارة، للمقدسي: ٤٠٠/٩ رقمه (٣٧١)، أمَّا لفظ البخاري في صحيحه ١٠٠/٨ برقم (٦٤٧٣): ((كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ...)).

وجه الاستدلال: استدلَّ سيبويه في (باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) حين ذكر ما لا ينصرف من الظروف وغيرها إذا تَسمَّت وأُوِّلت بكلمة أي: مؤنث إذ قال: ((واعلم أنَّ جميعَ ما ذكرنا لا ينصرِفُ منه شيءٌ إذا كان اسمًا للكلمة، ويَنصرِفُ جميعُ ما ذكَرْنا في المُذكر، إلَّا أنَّ (ورَاءَ) و(قُدَّام) لا ينصرفان؛ لأنهَّما مؤنثان.

وأما (ثُمَّ) و(أينَ) و(حَيثُ) ونحوهُنَّ إذا صُيِّرنَ اسمًا لرجل أو امرأة أو حرفٍ أو كلمة، فلا بُدَّ لهنَّ من أن يتغيرْنَ عن حالهِنَّ ويصرْنَ بمنزلة (زيدٍ) و(عمرٍو)؛ لأنَّك وضعتَهُنَّ بذلك المُوضِع، كما تغيرَت (ليتَ) و(إنَّ)، فإن أردتَ حكايةَ هذه الحروفِ تركتَها على حالِها قال: (إنَّ اللهَ ينهاكُم عن قِيلَ وقالَ)، ومنهم مَن يقولُ: عن قيلٍ وقالٍ، لمَّا جعلَهُ اسمًا، قال ابنُ مُقْبِلٍ:

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ ... غَيْرَ تَقْوالِكَ مِن قِيلٍ وَقَالِ[1]))[2].

أمَّا صاحب الحاشية علي بن سليمان الأخفش الأصغر فلم يخرج عن مقالة سيبويه وتوجيهه للحديث النبوي؛ إذ ((جعلَ (قِيلًا) و(قالًا) اسمًا للفعل بمنزلة القَولِ، وفي الحديث: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ (قِيلَ) وَ(قَالَ)﴾، قالَ: ويُروَى: ﴿عَنْ (قِيلَ) و(قَالَ)﴾ على الحكايةِ))[3].

فسيبويه استدلَّ ههنا بالقياس على كلام العرب منه الحديث النبوي في جواز حكاية هذه الأسماء أو الظروف كما هي ولا أثر لتلكم العوامل حينئذٍ، والخروج من عدم الصرف إلى الصرف في ما سُمِّيَ من هذه الظروف قياسًا على ما رُويَ بالحكاية من الحديث النبوي، أو بما رُويَ بالجرِّ على الإعراب إذا جعلتَها اسمًا للمصدر، أي: عن (قيلٍ) و(قالٍ) على الرواية الأخرى من الحديث النبوي، والتي جاءت كذلك في بيت ابن مُقْبِل بالجرِّ على الإعراب، ورواية فتح اللام على الحكاية في الحديث ـ أي: على أنَّهما فعلانِ ماضيان ـ أشهر من كسرها كما قال ابن دقيق العيد[4]؛ لأنَّ انتقالَ الفعل

(١) البيت من الرمل، لتميم بن مُقْبِل. ينظر: ملحق ديوانه: ٢٧٥.

(٢) الكتاب (بولاق): ٢/٣٥، و(هارون): ٣/٢٦٨ـ٢٦٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه: ٢/٩٧٠ـ٩٧١.

(٤) ينظر: إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام: ١/٣٢٢.

إلى اسم الجنس قليلٌ[1]، غير أنَّ الكسر في ((قيلٍ) وَ(قَالٍ) نَحْوٌ وعربية؛ وذلك أَنَّه جعلَ (القال) مصدرًا ألا ترَاهُ يَقُولُ: عن قيل وَقَالٍ، فكَأَنَّهُ قَالَ: عَن قِيل، وقول، يُقَال على هذا: قلتُ قولًا وقيلًا وَقَالا، قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَسمعتُ الكسَائي يَقُول فِي قِرَاءَة عبدالله[2] (ذلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ **قَالَ** الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ)[3]، فَهُوَ من هَذَا كَأَنَّهُ قَالَ قولِ الحقِّ الَّذِي فِيهِ يمترونَ))[4]. والذي يلاحظ أنَّ سيبويه لم ينص على الحديث النبوي في قوله، وإنَّما اكتفى بقوله: (ومنهم مَن يقولُ: عن قيلٍ وقالٍ)، وهذا لا يعني الجزم أنَّه يريد به الحديث النبوي، وإنَّما مراده المسموع من كلام العرب.

**المسألة الخامسة: الرفع على الحكاية:**

الحديث المُستدلُّ به قوله ﷺ: ((مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ))[5].

وجه الاستدلال: لم يستدل سيبويه بهذا الحديث النبوي، ولم يصرِّح به في أي موضع من كتابه إلَّا أنَّ سيبويه ساقَ في (باب الحكاية) شواهدَ شعرية تطبيقية جاءت محكية عن أصحابها كما هي مِن غير تغيير في الحكم؛ فلا أثر للعوامل حينئذٍ فقال في (باب الحكايةِ التي لا تُغيَّر فيها الأسماءُ عن حالِها في الكلام): ((وذلك قول العرب في رجُل يسمَّى (تأبَّط شرًّا): هذا تأبَّط شرًّا، وقالوا: (هذا بَرَقَ نَحْرُهُ)، و(رأيتُ بَرَقَ نَحْرُهُ)، فهذا لا يتغيَّرُ عن حالِهِ التي كان عليها قبلَ أن يكون اسمًا... فهذا كلُّهُ

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي: ٣٧/١.

(2) وهي قراءة عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه)، ((قالَ الحقِّ)) بنصب (قالَ) بالنصب على المصدر، والتقدير: أقولُ قالَ الحقِّ، أو النصب على الحالية، أو النصب على المدح والتعظيم، ويُقرأ بالرفع على الابتداء، أي: خبر لمبتدأ محذوف. ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٩٤/١٨، ومختصر في شواذ القراءات: ٨٧، وإعراب شواذ القراءات، للعكبري: ٥٠/٢ـ٥١.

(3) سورة مريم: ٣٤.

(4) غريب الحديث، لابن سلام الهروي: ٥٠/٢ـ٥١.

(5) سنن ابن ماجه: ٨٧٤/٢ رقمه (٢٦٢٠)، والسنن الكبرى، للبيهقي: ٤١/٩ رقمه (١٥٨٦٥)، والحديث ضعيف، وقيل: موضوع. ينظر: الموضوعات، لابن الجوزي: ١٠٤/٣، ونصب الراية: ٣٢٧/٤، والبدر المنير: ٣٥١/٨، والتلخيص الحبير: ٤٥/٤، رقمه (١٦٧٩).

يُترَك على حالِهِ، فمَن قالَ: أغيّرُ هذا دخل عليه أن يُسمَّى الرجل بـ(بيت شعرٍ)، أو (بَلُه دِرْهَمانِ)، فإن غيَّرَهُ عن حالِهِ فقد تَرَكَ قولَ النَّاس وقالَ ما لا يقوله أحد... وقال الشاعر:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ... أَحَقُّ الخَيْلِ بالرِّكْضِ المُعَارُ[١]

وذلك؛ لأنَّه حكى (أحقُّ الخيلِ بالركض المعار)، فكذلك هذه الضروب إذا كانت أسماءً، وكلُّ شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال))[٢]؛ فقوله المحكي: (أحقُّ الخيلِ بالركضِ المعارُ) جملة محكية في محل نصب مفعول به أول لفعل (وجَدَ).

وقد عقَّبَ صاحب الحاشية الأولى أبو جعفر النَّحاس مستدركًا بالحديث النبوي على بيت بِشْر بن أبِي خَازِم: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ... أَحَقُّ الخَيْلِ بالرِّكْضِ المُعَارُ

فقال: ((وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ)، قال: فهذه أيضًا جملةٌ فلذلك حَكَى، ونظيرُ هذا الحديثُ: (مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جاء يومَ القِيامةِ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ)، أي: هذا يَائِسٌ))[٣].

أمَّا صاحب الحاشية الأخرى أبو العبَّاس المبرِّد فقد استدلَّ بأبياتٍ محكية: ((ويُنْشِدُ:

وَاللهِ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ

وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبُهْ[٤]

على الحكاية، وعلى هذا يُنشِدُ بَيْتُ ذي الرُّمَّةِ:

سَمِعْتُ: النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا . . . فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ: انْتَجِعِي بِلَالًا[٥]

---

(١) البيت من الوافر، ينسب للطِّرِمَّاحِ بن حكيم الطائي. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٧٦٣/٢، ويُنسب إلى بِشْر بن أبِي خَازِم في: ديوانه: ٧٨، والمفضليات: ٣٤٤، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي: ٢٧٩/٢. ونسبته إلى بشر أصحُّ من نسبته إلى الطرماح؛ لأنَّها مثبتة في ديوانه على الرغم من إشارة المحقق إلى الخلاف في نسبته.

(٢) الكتاب (بولاق): ٦٤/٢-٦٥، و(هارون): ٣٢٦/٣-٣٢٧.

(٣) حواشي كتاب سيبويه: ١٠٤٤/٣.

(٤) من الرجز، لأبي خالد القَنَانيّ. ينظر: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي: ٣٥٣/٢، ولم أجده منسوبًا في ما اطَّلعتُ عليه من المصادر، منها: الكامل في اللغة الأدب: ٣٠٠/١، وعلل النحو، لابن الورَّاق: ٢٩٣.

(٥) البيت من الوافر، لذي الرُّمة. ينظر: ديوانه: ٥٢٠، والنوادر في اللغة: ٢٠٩.

قال أبو بكرٍ: وقد نَظَرْتُ في غيرِ نُسخةٍ[١] فما وجَدْتُ إلَّا (سَمِعتُ النَّاسَ))[٢].

قد دخلت الباء على (نامَ)، وهو فِعل بإجماع، وما ذلك إلَّا لقصد الحكاية، فالتقدير: مقولٍ فيه: نامَ صاحبهُ؛ إذ القولُ يُحذف كثيرًا[٣].

والذي يظهر كذلك أنَّ ما يُروى في: (سمعتُ النَّاسَ) فهو من الوهم النصب في لفظة (النَّاس) على المفعول، ولا يجوز هذا؛ لأَنَّ النصب يَجعَلُ الانتجاع مِمَّا يسمع، وليس هو كذلِك، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَن ينشد بالرَّفع على وجه الحكاية، لأَنَّ ذا الرمة سَمِعَ قومًا يَقُولُونَ: (النَّاس ينتجعون غيثًا)، فحكى عنهم ما سَمِعَ على وَجه اللَّفْظ المَنطُوق بِهِ[٤]، زِد على ذلك إنَّما دخلَت الحكاية الكلام؛ لأنَّها تُزِيلُ الالتباس، وتخصصه كما هو عن قائله[٥].

**المسألة السادسة: الاستفهام بتركيب: أَلِجُلَيْبِيبٍ إِنِّيهْ!**

الحديث المُستدلُّ به قولهﷺ: ((ذات يَوْمٍ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: (يَا فُلَانُ زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ)، قَالَ: نِعْمَ وَنِعْمَةَ عَيْنٍ، قَالَ: (إِنِّي لَسْتُ لِنَفْسِي أُرِيدُهَا)، قَالَ: فلَمَنْ؟ قَالَ: (لِجُلَيْبِيبٍ)، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، حَتَّى أَسْتَأْمِرَ أُمَّهَا فَأَتَاهَا فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ ابْنَتَكِ، قَالَتْ: نِعْمَ، وَنِعْمَة عَيْنٌ زَوِّجْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ لِنَفْسِهِ يُرِيدُهَا، قَالَتْ: فَلِمَنْ؟ قَالَ: ((لِجُلَيْبِيبٍ))، قَالَتْ: (حَلْقى)[٦]، أَلِجُلَيْبِيبٍ إِنِّيهِ؟ أَلِجُلَيْبِيبٍ إِنِّيهِ أَلِجُلَيْبِيبٍ إِنِّيهِ لَا لَعَمْرُ اللهِ، لَا أَزَوِّجُ جُلَيْبِيبًا، فَلَمَّا قَامَ أَبُوهَا لَيَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتِ الْفَتَاةِ مِنْ خِدْرِهَا: مَنْ خَطَبَنِي إِلَيْكُمَا؟ قَالَا: رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَتْ: أَفتَرُدُّونَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمَرَهُ ادْفَعُونِي إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ لَنْ يُضَيِّعَنِي))[٧].

---

(١) في نسخ الكتاب، ويؤيده ما رُوي في: المحكم والمحيط الأعظم: ١٤٣/٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه: ١٠٤٣/٣ـ١٠٤٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي: ٥٤٠/٤.

(٤) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص: ٢١٤.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ٢٧٠.

(٦) حَلْقَى: دعاء الإنسان على نفسه بالشؤم، وَحَلْقَهَا، أَيْ: أَصَابَهَا بِوَجَعٍ فِي حَلْقِهَا. ينظر: معجم ديوان العرب: ٥/٢، ومقاييس اللغة: ٩٣/٤.

(٧) الحديث صحيح في مسند الإمام أحمد: ٢٨/٣٣ رقمه (١٩٧٨٤)، وشعب الإيمان، للبيهقي: ١١٤/٣ رقمه (١٤٤٦)، وشرح السنة للبغوي: ١٩٦/١٤ـ١٩٧ رقمه (٣٩٩٧).

وجه الاستدلال: أنَّ من الإنكار على المتكلِّم في الاستفهام طريقتان، إحداهما أن تلحق (نيه) وحدها بلا فاصل مع الاسم؛ فتقول: (أجليبيبُ نِيه)، وحقيقته أنَّه تنوين كسر، وأشبعت كسرته، فنشأت منها الياء، ثمّ زيدت الهاء؛ ليقع الوقف عليها، والأخرى: هي زيادة (إنْ) في الاستفهام في حالة تأكيد الإنكار والاستبعاد بين الاسم (جُليبيب) و(نِيه)، وهذا (إنِيه) ما جاء قد جاء عن العرب، وهي اللغة هي التي جاءت في الحديث النبوي؛ إذ قال سيبويه في (باب ما تَلحَقُهُ الزيادةُ في الاستفهام): ((إذا أنكرتَ أن تُثبت رأيَه على ما ذَكَرَ أو تُنكِرَ أن يكونَ رأيهُ على خلاف ما ذَكَرَ... كما وصفتُ لك وتبعَتْهُ الزيادةُ قولُ الرجل: ضربت زيدًا، فتقولُ منكِرًا لقوله: أزيدَنيه، وصارت هذه الزيادة علَمًا لهذا المعنى، كعلَمِ الندبة، وتحركت النون؛ لأنَّها ساكنة، ولا يسكن حرفانِ... وسَمِعْنا رجلًا من أهلِ البادية قِيلَ له: أتخرج إن أخْصَبتِ الباديةُ؟ فقال: أنا إنِيه؟ مُنكِرًا لرأيهِ أن يكون على خلافِ أن يخرج... واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم إنْ فيقول: أعُمَرُ إنِيه، وأزيدُ إنيه، فكأنَّهم أرادوا أن يزيدوا العلمَ بيانًا وإيضاحًا، كما قالوا: ما إنْ، فأكدوا بـ(إنْ))[1].

أمَّا صاحب الحاشية فقد استدركَ على قول سيبويه الحديثَ النبوي؛ إذ إنَّ سيبويه لم يذكر الحديث النبوي؛ فقَالَ صاحب الحاشية: ((ع): وفي حديث النبي ــ صلى الله عليه ــ أنَّه قالَ لرجلٍ مِن الأنصار: (زوّجنِي ابنتَك)، قالَ: نِعِمَّ، ونُعْمَةَ عَينٍ، قال: (إنِّي لستُ أُريدُها لنفسي)، قال: فَلِمَنْ؟ قال: (لجُلَيبيبٍ)، قال رسولَ اللهِ، حتى أَستأْمِرَ أُمَّها، فأتاها، فقالتْ: حَلْقَى! ألجُلَيبيبٍ إنِيهْ!))[2].

والذي يظهر ثلاثة أمور: الأول: أنَّ المراد بـ(ع) هو رمز لصاحب الحاشية إمَّا يكون لأبي العبَّاس المبرِّد وهذا بعيد، وإمَّا أن يكون لأبي علي الغسَّاني[3]، وهذا هو الأقرب؛ إذ إنَّه مُحدِّث أهل الأندلس. والأمر الأخر: أنَّ (إنِيهْ) في (ألجُلَيبيبٍ إنِيهْ!) مركبة من (إنْ) بالتخفيف و(نِيهْ)؛ فاللفظ

(١) الكتاب (بولاق): ١/٤٠٦-٤٠٧، و(هارون): ٢/٤٢٠-٤٢١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه: ٢/٧٦٦-٧٦٧.

(٣) هو الحُسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الأندلسي الجَيَّاني، أبو علي، توفي سنة (٤٨٩هـ)، اللغوي والمُحدّث الهمام أبو علي الغَسَّاني من أكملِ النَّاس ((علمًا بالحديث ومعرفة بطُرُقه وحفظًا لرجاله، عانى كتب اللغة وأكثرَ من رواية الأشعار، وجَمعَ من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركنَاهُ، وصحَّحَ من الكتب ما لم يصححه غيرُهُ من الحُفاظ، فكُتُبه حجةٌ بالغةٌ)). ينظر: حواشي كتاب سيبويه: ١/١٣٥، وتذكرة الحُفاظ، للذهبي: ٤/٢٣.

الصحيح في (إنِيهْ) ليس (إنِّيهْ) بالتشديد التي جاءت في ضبط رواتي الإمام أحمد والبيهقي ومحققيهما؛ وِفاقًا لأهل العربية. والأمر الثالث: أنَّ صاحب الحاشية قد وافق سيبويه في قوله بل عضَّده بالحديث النبوي واستدركه عليه.

**الخاتمة:**

بعد أنَّ أتمَّ الله تبارك وتعالى نعمته عليَّ بإكمال هذا البحث توصلتُ إلى جملة من النتائج:

١. إنَّ الاستدلال النحوي بالحديث النبوي الشريف في كتاب (حواشي كتاب سيبويه) كان ضعيفًا من حيث الكم؛ إذ بلغ عدد الاستدلال بالحديث النبوي على المستوى النحوي ستة أحاديث، وأثرٌ واحد للصحابي الجليل عبدالله بن عبَّاس رضي الله عنه؛ إذ بلغ مجموعهما ستة أحاديث وأثر واحد، وهذا الضعف الكمي في الاستدلال النحوي في الحديث النبوي أنَّ السنة النبوية لم تدون حينئذٍ بعد ولم يُؤذن بعد بتدوينها؛ إذ إنَّها كانت حبيسة في صدور الرجال، وأنَّ الاعتناء الأول السائد للنحويين المتقدّمين كان برواية بالقرآن الكريم وقراءاته، ولغة العرب شعرًا ونثرًا؛ وضعف هذه الصلة برواية الحديث النبوي من هؤلاء أدى ـ والله أعلم ـ إلى ضعف الاستدلال اللغوي عامة والنحوي خاصة به.

٢. كانت خمسة من الأحاديث النبوية المستدل بها هي استدراكات لأصحاب (حواشي كتاب سيبويه) على سيبويه في الاستدلال النحوي في المسائل التي علَّقَ عليها أصحاب (حواشي كتاب سيبويه)؛ إذ إنَّ سيبويه لم يتعرَّض لها سيبويه في كتابه من حيث ذكرها في مواضع الاستدلال؛ فانبرى أصحاب الحواشي باستدراكهم عليه إلَّا حديثًا واحدًا قد توافقا في ذكرهما.

٣. إنَّ جميع الاستدلالات النحوية بالحديث النبوي الشريف لأصحاب (حواشي كتاب سيبويه) كانت مؤيدة لآراء سيبويه النحوية؛ لذلك جاءت في سياق التعضيد لأقواله وتفصيلًا لها وتفسيرًا؛ وتنوَّعت هذه الأحاديث من حيث العرض بين الطول والاقتصار على موطن الشاهد؛ فزادت أقوال سيبويه صحة وقوة.

٤. إنَّ من الحديث النبوي الشريف كانت له أكثر من رواية ـ وقد بيَّنتها في مواضع الدراسة من هذا البحث ـ فكان هذا التعدد من الرواية بين الرفع والنصب والجرِّ كلٌّ له وجهه في العربية؛ إذ هذا التنوع والتعدد في الروايات الحديثية ـ فيما درسته ـ مثله كمثل القراءات القرآنية لها وجهها من التخريج في العربية.

٥.لم أر من النحويين المتقدّمين من أصحاب (حواشي كتاب سيبويه) مَن أنكرَ الاستدلال في الحديث النبوي الشريف ولا سيما نحاة القرن الثاني والثالث بعد نضوج علم الحديث من حيث الرواية والدراية؛ حتى أنَّ أحد الأحاديث النبوية المستدلّ بها كان ضعيفًا بل كان موضوعًا لكن لم ينكره علماء اللغة في الاستدلال.

- **توصية:** توصي الدراسة بجواز الاستدلال النحوي بالحديث النبوي ولا سيما الأحاديث ذات التراكيب القصيرة كالتي جاءت في ضوء هذا البحث؛ إذ إنَّها لا تحتمل الخلاف؛ لوجود أمثالها في لغة العرب؛ إذ جاءت هذه التراكيب منصوصًا على ألفاظها، فلِمَ لا يُستدل بها!.

**المصادر:**


- **القرآن الكريم.**

١. **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ ـ٢٠٠٠م.

٢. **إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام**، المؤلف: ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

٣. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ ـ١٩٩٨م.

٤. **أسرار العربية**: المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٥. **الأصول في النحو**: المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت.

٦. **إعراب القراءات الشواذ**، المؤلف: أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ ـ١٢١٩م)، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ ـ١٩٩٦م.

٧. **الأعلام:** المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر ـ أيار ـ مايو ٢٠٠٢م.

٨. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض ـ السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٩. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبدالرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠. **تذكرة الحفاظ**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ــ١٩٩٨م.

١١. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم ـ دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

١٢. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

١٣. **جامع البيان في تأويل القرآن:** المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ــ٢٠٠٠م.

١٤. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥. **حواشي كتاب سيبويه:** جمعَها وعلَّقَها: أبو علي الفارسي، وأبو قاسم الزمخشري، وأبو عبد العزيز العُيوني، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، الطبعة: الأولى ١٤٤٢هـ ـ٢٠٢١م، دار طيبة الخضراء ـ لبنان.

١٦. **درة الغواص في أوهام الخواص،** المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ـ ١٩٩٨م.

١٧. **ديوان ابن مقبل،** عني بتحقيقه: الدكتور عِزة حسن، دار الشرق ـ بيروت ـ لبنان، ١٤١٦هـ ـ١٩٩٥م.

١٨. **ديوان بشر بن خازم الأسدي،** عني بتحقيقه: الدكتور عِزة حسن، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

١٩. **ديوان جرير،** المؤلف: جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٠. **ديوان ذي الرمة:** شرح الخطيب التبريزي، كتبَ مقدمة وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ـ١٩٩٦م.

٢١. **سنن ابن ماجه،** المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٢. **السنن الكبرى،** المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢٣. **شرح أبيات سيبويه:** المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، عام النشر: ١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤م.

٢٤. **شرح شافية ابن الحاجب،** مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين

(المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن ـ المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف ـ المدرس في كلية اللغة العربية محمد محيى الدين عبد الحميد ـ المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، عام النشر: ١٣٩٥هـ ـ١٩٧٥م.

٢٥. **شرح السنة**، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٢٦. **شرح صحيح البخاري** لابن بطال، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٢٧. **شرح كتاب سيبويه**: المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٨. **شعب الإيمان**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٢٩. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ١٩٨٧م.

٣٠. **علل النحو**: المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ـ١٩٩٩م.

٣١. **غريب الحديث**، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٢. **الكامل في اللغة والأدب**، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٣. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٤. **كتاب سيبويه**، حقوق الطبع محفوظة، الطبعة الأولى، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ـ مصر، سنة: ١٣١٦هـ.

٣٥. **الكتاب**: المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م.

٣٦. **المحكم والمحيط الأعظم**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٧. **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع**: لابن خالويه المتوفى (٣٧٠هـ)، الناشر: مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

٣٨. **المراسيل**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٩. **المسائل الحلبيات**، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.

٤٠. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٤١. **مسند الشهاب، المؤلف:** أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٦م.

٤٢. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٣. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٤٤. **المصنف، المؤلف: أبو** بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ.

٤٥. **معجم ديوان الأدب**، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٤٦. **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٤٧. **المفضليات**، المؤلف: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة: السادسة.

٤٨. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**: المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول: د.

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني: د. محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث: د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع: د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس: د. عبد المجيد قطامش، الجزء السادس: د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع: د. محمد إبراهيم البنا، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي، الجزء الثامن: د. محمد إبراهيم البنا، الجزء التاسع: د. محمد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م.

٤٩. **الموضوعات**، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م، جـ ٣: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٥٠. **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ـ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م.

٥١. **النوادر في اللغة**: المؤلف: أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى ١٤٠١هـ ـ١٩٨١م.